



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

Journal of International Economy
&
Globalization



المشروع الاقتصادي العربي في ظل الهندسة الاقتصادية العالمية الجديدة

The Arab Economic Project Under The New Global Economic Architecture

د. الهادي المبروك السويح، جامعة الزيتونة، ليبيا.

تاريخ الإرسال: 2019/08/17	تاريخ القبول: 2019/11/20	تاريخ النشر: 2019/12/01
الملخص		الكلمات المفتاحية
<p>في ظل استمرار الأوضاع الاقتصادية العربية المتدهورة والانعكاسات السلبية للأوضاع الاقتصادية الدولية عليها، وفي ظل استمرار التحديات التقليدية منها والجديدة، وفي ظل غياب الاستراتيجية العربية للتنمية والتكامل الكفيلة بصيانة الأمن الاقتصادي العربي، فإن الاقتصاد العالمي اقتصاد القرن الواحد والعشرين بدأ يفرض شروط نموه على الاقتصادات العربية التي تحتاج أصلاً إلى فك الارتباط والمقيدات التي وقعت فيها بسبب تبنيها اللامدروس للمشاريع الكونية والإقليمية، تلك الظروف أو الهواجس هي التي فرضت علينا أن نحاول الغوص ولو بشيء من الاختصار في التعرف على السياسات العربية التي تم إعدادها في سبيل مواجهة ما يعرف بالهندسة المرتدة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين، فقد بدأ البحث أولاً بتقديم إيجاز حول أبعاد العمل الاقتصادي العربي المشترك مستعرضاً بعض التحليلات الشمولية للنظام العالمي الدولي الجديد وبعد ذلك تم التعرّيج على مثلث الحكم الاقتصادي أو ما يُعرف بمؤسسات برتون وودز ومن ثم تم التعرّيج بشيء من الاختصار على السياسات والجهود العربية الاقتصادية المبذولة من أجل تخفيف حدة الآثار الاقتصادية العالمية وأخيراً تم التعرّيج على التوجهات المستقبلية للمشروع الاقتصادي العربي، وانتهينا بسرد بعض الشروط الواجب توافرها لتحقيق إصلاح شامل لمواجهة المستقبل غير الواضح لهذه الأمة العربية الكبيرة.</p>		<p>الشمولية؛ الارتباط؛ التقليدية؛ الآثار؛ التعرّيج.</p>
Keywords		Abstract
<p>In light of the continuing deteriorating Arab economic conditions and the negative repercussions of the international economic conditions on them, and the persistence of traditional and new challenges, and in the absence of the Arab strategy for development and integration to maintain Arab economic security, the global economy is beginning to impose its growth conditions on the Arab economies. Originally, it needs to disengage and the constraints that have occurred because of its unconscious adoption of cosmic and regional projects. In order to confront the so-called backward engineering of the economy of the 21st century, the research began with a briefing on the dimensions of the joint Arab economic work, reviewing some comprehensive analyzes of the new international world order, and then the triangle of economic governance or the so-called Bretton institutions. Finally, we were briefed on the Arab economic policies and efforts exerted to alleviate the global economic impacts. Ample to achieve comprehensive reform to face the uncertain future of this great Arab nation.</p>		<p>Inclusiveness; Correlation; Traditionalism; Monuments; Slalom.</p>

✦ المؤلف المرسل: الهادي المبروك السويح، الإيميل: alkafaa2017@gmail.com

1. مقدمة

مع بداية القرن الواحد والعشرين تسارعت التطورات الاقتصادية العالمية بشكل كبير خاصة في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين وكان لتلك التطورات والتغيرات الجذرية دور كبير في إبراز ملامح الهندسة الجديدة للاقتصاد العالمي الذي وبكل تأكيد لا يخضع إلى قراءة للفنجان أو تنبؤات عرافين وإنما هي رصد علمي للمسارات المستقبلية التي ستخدها التطورات والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي وعلى الصعيد العربي تداخلت الأفكار والرؤى حول مستقبل الاقتصاد العربي والجهود المبذولة من أجل تحقيق جهد اقتصادي موحد ولو بشكل يستطيع من خلاله المجتمع العربي من مواجهة تلك التطورات العالمية التي ستنعكس آثارها سلباً أو إيجاباً على مستقبل الاقتصاد العربي خاصة إذا كان في حالة المتفرج عليها لا المشارك في إعادة ترتيبها وهندستها بما يتماشى والظروف الاقتصادية العربية السائدة. ولضمان تفادي أقل الأضرار بالمفهوم الاقتصادي الحديث خاصة إذا أيقنا أن المؤسسات العربية المتعددة يمكن لها أن تفتح مجالاً لصيغ من التعاون الاقتصادي المشترك تتماشى مع البيئة العالمية التي لم تعد تسمح بتلك الصيغ القديمة جداً التي كان الاقتصاد العربي معتمداً عليها في القرن الماضي.

1.1. فرضية الدراسة:

التغيرات الضخمة التي شهدتها الحقبة الأخيرة من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين تستدعي إعادة النظر في العديد من التوجهات والسياسات على المستويين القطري والإقليمي حتى يتمكن العمل الاقتصادي العربي مواكبة ما يدور حوله من تطورات من واقع قوى ومزید من المشاركة الشعبية للوصول إلى البناء المؤسسي الكامل للمشروع العربي الاقتصادي في ظل التطورات والتغيرات الاقتصادية العالمية.

2.1. مشكلة الدراسة:

تواجه الدول العربية حاضراً مؤلماً ومستقبلاً معتماً تكتنفه الضغوط من كل الاتجاهات وتكاد لا تمتلك الدول العربية أي دور في الهندسة الاقتصادية العالمية الجديدة.

وعليه سوف تستمر معاناة الدول العربية فرادى ومجمعة سواء كانت مرتبطة بمركز إقليمي أو حتى متقدم للمنظومة الرأسمالية من التضاريس الاقتصادية بعد جفاف طوفان اقتصاد القرن الحالي وتأسيساً على ما ذكر فإن مشكلة الدراسة تتمثل في تحليل واستقراء التساؤلات الآتية:

- هل سيستمر الوضع الاقتصادي العربي عما هو عليه الآن وحتى 2050 والتي من المتوقع منها أن يكون هناك اختراق اقتصادي علمي متبادل بين الأطراف.

- هل المشروع الاقتصادي العربي في ظل الهندسة الحالية كفيلاً بأن تضع الاقتصاد العربي في موقع الانسجام المكتف لضمان تادية الوظائف الاقتصادية وفق النسق العالمي ووفق الوظائف الاقتصادية المحددة.

3.1. الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات منها:

أ- ما هي السياسات التي تبناها المشروع العربي الجديد في ظل الهندسة الحالية.

ب- الاطلاع والتحليل للمشروع الاقتصادي العربي الجديد.

ج- ما هي التوجهات المستقبلية للاقتصاد العربي كمشروع موحد لمواجهة الأيدولوجية الاقتصادية العالمية الجديدة.

2. مدخل

تداخلت أبعاد العمل الاقتصادي العربي المشترك على نحو أضعف من التوجه نحو التكامل، حيث تعددت الترتيبات الثنائية التي يتفق أصحابها على خطوات محدودة من التكامل، البعض منها تجاوز ما تحقق على الصعيد القومي، والبعض الآخر يفتح أبواباً للتحفظات واستثناءات يتبادلها الطرفان تجنباً لما تم الاتفاق عليه على المستوى القومي. إن الملمح الأساسي الذي سيشكل العصر القادم أو بما يسمى "اقتصاد التبادل" أو "اقتصاد 2050" هو الحرب الاقتصادية التي ستقود حتماً إلى أكثر التوترات وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية، فالحرب الاقتصادية ليست شأنًا جديدًا، لكن انتصار قانون السوق وانتشار الشركات متعددة الجنسية ستضيف أبعاداً جديدة أخرى إلى الحرب الاقتصادية القادمة خاصة ونحن نعلم أن قيمة الاقتصاد تقدمت كثيراً على قيمة الجيوش، إن العقود المقبلة سيكون عصر الاقتصاد بلا منازع وفي ذلك العصر ربما سنشهد حروب عالمية ثالثة ورابعة ولكن من نوع آخر ستكون مخلفاتها سياسية واجتماعية، وقد يتسبب ذلك في ركود اقتصادي شبيه بذلك الذي حدث في العقدين الثالث والرابع من القرن الماضي مع ملاحظة أنه ليس مستحيلاً أن يندفع العالم مرة أخرى للحرب لحل مشكلاته (عبدالعزیز الدوری، 2000م، ص8).

إن عصر الرأسمالية الغربية المتوحشة الذي ستسير فيه الإنسانية بسرعات متعددة لا يستطيع فيه الضعفاء الإفلات من فرنكشتاين الجديد الذي انتجته الحضارة الغربية وأطلقت عليه النظام العالمي الجديد، والويل كل الويل للعالم الثالث إذا لم ينظم صفوفه هذه المرة لمواجهة هذا النظام الوحشي، ولكن تنظيم الصفوف وفق المعطيات القائمة ستكون مسألة بعيدة الاحتمال، إن لم تكن مستحيلة هذا الأمر ينطبق تماماً بالشكل والجوهر على الوضع الاقتصادي العربي الراهن، فالعرب اليوم بحاجة ماسة أكثر من ذي قبل لإعادة تنظيم الهيكل والمنظومة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العربي ككل خوفاً من الوقوع فريسة سهلة أمام ذلك النظام المتوحش الذي لم يرحم أحداً خاصة إذا عزينا أن ذلك النظام يقوم على فلسفة غير معلنة وهي البقاء للأفضل والأقوى معاً ولا يوجد مكان للضعفاء في عالمنا اليوم، ومن أجل إلقاء مزيداً من الضوء على المشروع الاقتصادي العربي في ظل الهندسة الاقتصادية العالمية الجديدة التي تقودها المؤسسات العالمية الكبرى المسماة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتي يطلق عليه "مثلث الحكم الاقتصادي" فإننا سنقوم ببعض التحليلات الشمولية على المشروع الاقتصادي العربي في ظل تلك الهندسة من أجل إيضاح ذلك المشروع وأهميته (حمدي حسن، 2000م، ص32).

1.2. تحليلات شمولية:

إن أي نظام دولي جديد مهما كان نوعه وهدفه وشكله بكل تأكيد ينطوي على العديد من الآمال وفي الوقت نفسه ينطوي على العديد من المخاوف، فمثلما يشير البعض إلى الآمال العريضة فإنه ينطوي لغيرهم على مخاوف شتى، فالانتقال من نظام معتاد إلى نظام جديد يخلف عادة حالة من الارتباك؛ لأنه ينطوي على تداعيات غير محسوبة

خاصة لمن لم يشارك بأي درجة في صنعه ولا يمتلك رؤية متكاملة للتعامل مع ذلك النظام الجديد، هذه هي حالة الاقتصاد العربي في الهندسة الاقتصادية العالمية الجديدة (حميد الجميلي، 1999م، ص11).

ولعلّ الحدث المهم الذي يجب الإشارة إليه هو أن بلدان العالم الثالث وبما فيها الدول الغربية تضع جُل اهتمامها في استقرار النظام الدولي رغم قسوته في بعض المجالات وسبب في ذلك التكيّف مع ذلك النظام من حيث التعامل معه بالعكس تماماً حينما ينهار النظام الدولي أو بالأحرى يتغيّر النظام الدولي السابق إلى نظام جديد وهو ما تسميه اليوم المتغيّرات الدولية، فإن الضحية الأولى عادة ما تكون من دول العالم الثالث خاصة في حالات الانهيارات الفجائية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الدول العربية من أجل النهوض بشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من بعض النجاحات النسبية البسيطة، غير أن عملية التنمية في حد ذاتها خضعت مؤخراً إلى مراجعات متعددة في أبعادها الاقتصادية والإنسانية ومتطلبات استدامتها وقد ساهم في تحقيق تلك الأوضاع المتمثلة في النجاحات النسبية والتغيّرات الضخمة التي شهدتها الحقبة الأخيرة من القرض الماضي والعقد الأول من القرن الحالي.

وقد أوجدت تلك التغيّرات ممارسات ومؤسسات وآليات تستدعي إعادة النظر في الكثير من التوجيهات والسياسات على المستويين المحلي والإقليمي وساهمت في مراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل التجمّعات التكاملية الإقليمية.

2.2. مؤسسات بريتون وودز ودورها في تطبيق برامج الإصلاح:

نسقت مؤسسات بريتون وودز المتمثلتان في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جهودهما الكبيرة من أجل دفع العديد من الدول إلى تطبيق برامج إصلاح اقتصادي ينطوي على اتباع سياسات معينة ومحدودة تشمل المزيد من تفعيل قوى السوق والانفتاح الخارجي على الغير، ومن أجل اكتمال الدور والمهمة انظم إليهم الضلع الثالث في مؤسسات بريتون وودز وهو المنظمة العالمية للتجارة بعد سنة 1995م، أي مع نهاية القرن الماضي ليكتمل بذلك أضلاع مثلث الحكم الاقتصادي العالمي ونتيجة لذلك فقد تراجع كثير في الأدوار التقليدية للدولة في النشاط الاقتصادي ببعديه المحلي والدولي وفي المقابل بدأ ينمو الدور الذي تلعبه المؤسسات الاقتصادية التي تعمل على المستوى العالمي خاصة ما يعرف بعابرة القومية وما يصاحبها من امتداد في النشاط من توجهات لرأس المال يتجاوز حدود الدول والأقاليم (رمزي زكي، 2001م، ص17).

وقد ساهم التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والتقنية مساهمة فعّالة في توجهات النظام العالمي، حيث بدأ البعض يطلق مسميات ومصطلحات جديدة في نوعية الحياة، ومن تلك المصطلحات آنذاك ما بعد الحداثة. كل ذلك التطور الذي حدث أيان العقود الثلاثة الأخيرة 1995-2015م لم تستفد منه الدول العربية مجتمعة بالقدر الذي كان يجب، بل على العكس تماماً فقد تداخلت أبعاد العمل الاقتصادي العربي المشترك على نحو أضعف من التوجه نحو التكامل، حيث تعددت الترتيبات الثنائية والثلاثية التي يتفق أطرافها على خطوات محدودة من التكامل هدفها الأول هو الدعاية السياسية للمتعاقدین ليس إلا.

3.2. السياسات والجهود العربية الاقتصادية المبذولة

تأثرت الأوضاع الاقتصادية في معظم البلدان العربية خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي بالصدمات الخارجية الناجمة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية الدولية وما رافقها من عوامل أخرى واسعة النطاق. كان من جراء تدهور تلك الأوضاع اتجاه معدلات النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتدني مستويات المعيشة بشكل عام وتراجع مستوى الاستثمار ومعدلات التراكم الرأسمالي وتزايد أعباء المديونية الخارجية لبعض الدول وانخفاض في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية وانخفاض معدلات التبادل التجاري البيئي وزيادة الضغوط التجارية الخارجية إلى غير ذلك من النتائج التي أفرزتها تلك التطورات الأخيرة. كان لزاماً على الدول العربية أن تسعى جاهدة للخروج من ذلك الوضع الاقتصادي المتأزم والناجم عن تلك التطورات وبينما نتحدث بشكل جماعي وليس أحادي، فنحن نعرف إن هناك بعض الدول العربية وإن كان عددها قليل لم تتأثر بشكل كبير بتلك التطورات، هذا إذا قمنا بقياس الآثار بشكل أحادي ولكن الحديث يدور بشكل جماعي.

فإذا أمعنى النظر في الأوضاع الاقتصادية العالمية خلال تلك الفترة المشار إليها وبشكل جماعي سوف نلاحظ الآتي: (ابراهيم أبوخزام، 2007م، ص156)

أ. إن مدخرات التنمية العالمية خلال المدة المشار إليها لم تكن متكافئة، حيث تميزت بفجوة متزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية التي من بينها الدول العربية.

ب. تأخر معدلات النمو وضخامة أوجه الاختلالات الخارجية.

ج. زيادة الصعوبات في التكيف مع المتغيرات الهيكلية والاستفادة من النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية.

د. ضعف الواضح في موقف البلدان النامية والتي من ضمنها الدول العربية في التجارة العالمية وبالتالي تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالح تلك الدول.

هـ. ارتفاع نسبة الحرمان لدى الدول النامية والتي من بينها العربية من مواردها الاقتصادية بسبب نقل صافي الموارد إلى الدول المتقدمة.

هذا قليل من كثير لتلك المشاكل لتلك المشاكل والعراقيل التي واجهتها الدول النامية تسبب تلك التطورات والاختلالات وإعادة الترتيب التي شهدتها العالم الاقتصادي أبان الفترة الممتدة من 1995م حتى نهاية العام 2015م.

لقد حاولت الدول العربية مجتمعة إعداد استراتيجية موحدة لمواجهة تلك التطورات ولكنها لم تكن تلك الجهود المبذولة بالشكل الملائم للاستفادة والتفادي لما يحدث من تطورات وتغيرات في المجال الاقتصادي العالمي آنذاك ولعل من أبرز الجهود العربية التي يجب ذكرها هي ما قام به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في بنى استراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي في سنة 2001م حيث أصدر المجلس قراره رقم 1150/ د 73 بتاريخ 2001/6/7 بشأن إقرار استراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقد من 2002 - 2021م مقسمة إلى أربع

فترات خمسة توزع عليها الأنشطة المقترحة في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة آنذاك. (إستراتيجية التكامل الاقتصادي، 2002م، ص25).

وتبنى الاستراتيجية الاقتصادية العربية آنذاك منهجاً تنموياً يأخذ في الاعتبار ما أثبتته التجربة من أن تحرير التجارة ليس هدفاً بذاته بل هو أداة نحو تحقيق توظيف تلك العناصر في خدمة التنمية الشاملة، ويتضمن هذا النهوض بإنتاجيات العناصر الرئيسية، رأس المال، المعرفة، التكنولوجيا، الموارد، تطور هياكل اقتصادات الدول العربية، توثيق الترابط الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها، تعزيز القدرة التنافسية، إلى غير ذلك من الأمور التي تسهم في بناء قاعدة اقتصادية عربية صلبة يعتمد عليها في مواجهات التحديات الاقتصادية العالمية مستقبلاً كانت هناك على الورق فقط العديد والعديد من البرامج والآليات والمحاور التي لو تم تنفيذها لتغير حال الأمة الاقتصادي إلى حال أحسن مما هو عليه الآن ولكن وللأحسن نحن العرب لا نستفيد من يحارب الماضي مهما كانت قسوتها ويرجع ذلك حسب وجهة نظري لعدة أسباب منها: (محمد السعيد، 2000م، ص18).

أ. كثرة التناقضات وعوامل التوتر أكثر من عوامل التوافق وعوامل الاستقرار على الرغم من المرونة التي يديها النظام العالمي الجديد ويعقب ذلك إذا حدث تقارب سيجعل النظام الدولي أكثر خطورة على الأطراف الضعيفة.
ب. عدم خبرة كل الأنظمة العربية بالتعامل مع التوازنات الدولية ومعرفة كيفية الاستفادة منها باستخدام التناقضات الكبيرة ورسم علاقتها السياسية بصورة متوازنة تتيح لها الاستفادة الاقتصادية القصوى من كل الأطراف.
ج. الأمر المهم هو طبيعة تركيبة السلطة السياسية في الدول العربية والتي لازالت تعني النظر عن أشكالها مرتكزة في يد أفراد قد يكون هذا الأمر حائلاً دون اتخاذ قرارات اقتصادية مهمة بشكل سريع من ذوي الاختصاص إلا بعد الرجوع إلى صاحب الأمر وهذا قد يتطلب وقتاً طويلاً أو حجة للإقناع.
د. إن الاقتصاد العربي موصوف بأنه اقتصاد استهلاكي قائم على اعتباره سوقاً للمواد الأولية الرخيصة وللبيع الاستهلاكية المنتجة في الغرب.

بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى التي لا يسعنا المجال لذكرها رغم أهميتها والتي وبكل تأكيد تجعل الدول العربية أو تقف أمام الوطن العربي في عدم قدرته من الاستفادة من التطورات الاقتصادية العالمية والتقليل أو الوقوف أمام تأثيراتها المحتملة.

4.2. التوجهات المستقبلية للمشروع الاقتصادي العربي

إن النظام العالمي وبكل تأكيد سيكون شديد التأثير على معظم بلدان العالم الثالث والتي من بينها الدول العربية، خاصة تلك التي ستختار منهج الانفراد في المواجهة سواء كان ذلك بالإجبار أو بالاختيار، إن الذين يحاولون استشراف المستقبل ولو بالخيال لا يمكنهم سوى الفرع من صورة المستقبل في ظل عدم حدوث تغيرات جوهرية حقيقية تتلاءم مع تلك المتغيرات الدولية والنظام العالمي الجديد فإنه سيكون شديد الوطأة بما فيه من صراعات لا ترحم ومشكلات لا تقبل الحل بتلك الأساليب التي اعتاد عليها الوطن العربي الكبير. (حميد الجميلي، 2005م، ص47).

إن مستقبل الأمة الاقتصادي يكتنفه الغموض إلى درجة قد لا يستطيع المرء تخيل حجم المخاطر التي قد تواجه مستقبلها هذا الغموض لكي ينجلي وتتضح الصورة تماماً لا بد من القيام بالعديد من الخطوات التي نراها إصلاحاً حقيقياً من وجهة نظري الشخصية والتي لا غنى عنها في مواجهة المستقبل غير الواضح لهذه الأمة العربية الكبيرة ولعل أبرز تلك الشروط تتمثل في الآتي:

أ. الإصلاح السياسي هو المفتاح الرئيسي لإصلاح أي أمة مهما كان شكلها ودينها وحضارتها، فهو مفتاح التقدم والموضوع هنا إصلاح المؤسسات بكل أنواعها ومحاربة الفساد منها مهما كلف الثمن.

ب. إن النظام الدولي ظاهرة تتصف بالاتساع ويقوم على فكرة أو فرضية ثابتة هي التكتل ولذلك يجب على الدول العربية أن تعمل لإقامة تكتلها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبدون ذلك سوف تواجه صعوبات يصعب إيجاد حلول لها.

ج. خلق تنمية عربية شاملة حقيقية مستقلة بعيداً عن المظاهر الاقتصادية والمظاهر السياسية والتي بدون أحداث تنمية مستقلة ومتكاملة وشاملة سوف تكون الدول العربية تابعة للغير وليس لها القدرة على النهوض.

د. العمل على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة من حيث العمل والمناخ الدولي الملائم لاستخدامها خاصة فيما يتعلق بالثروة النفطية الهائلة.

هـ. إعادة توظيف الأنشطة الاقتصادية العربية على أساس الميزة النسبية لا على أساس الدعاية السياسية لضمان النجاح الاقتصادي لتلك المشاريع.

و. توافر الإطار التنسيقي الفعال بشروطه اللازمة لنجاح عملية التكامل والتنمية العربية الشاملة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والمائي العربي لمواجهة تلك التحديات القادمة.

بالإضافة إلى العديد من الخطوات الاقتصادية الأخرى الهامة التي تهدف إلى تحقيق التكامل العربي، وأخيراً لا بد لنا من التأكيد أن الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي لا يتحقق بتوقيع اتفاقات ورقية رغم أهميتها ولا ينفذ بمراسم وإجراءات قانونية وإنما هو إرادة سياسية قبل كل شيء وما لم تتحقق هذه الإرادة فإن كل الجهود سوف تكون بمثابة قصص من التاريخ العربي القديم ليس إلا.

3. الخاتمة

الكل يعرف ويعلم أن مستقبل الاقتصاد العربي مرهون جزئياً من خلال عدد من القيود والاتفاقيات التي يصعب زحزحتها بسهولة أو حتى من خلال فترة قصيرة، هذا الأمر فرض علينا التعامل مع الواقع الاقتصادي العربي بمعايير مختلفة قد يصعب على الانسان العادي تخيلها أو حتى تصديقها، في بعض الأحيان تلك الأمور كان لها دور فعّال وكبير وهام في تخلخل الأمن الاقتصادي العربي ووصوله إلى ما هو عليه اليوم وربما في القادم سوف يكون أصعب من ذلك ولكن على الرغم من الجهود التي بذلت وسوف تبذل من أجل تصحيح ذلك الوضع الاقتصادي العربي القائم وخير دليل على ذلك هو ما قام به مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في سنة 2001م أي أبان ظهور الأزمات والتطوّرات والتداعيات الاقتصادية العالمية وهو دليل على وجود مسؤولية عرب ينتمون إلى الوطنية العربية يسعون بكل جهودهم لتخفيف من تلك الآثار المحتملة للتطورات الاقتصادية العالمية في ظل النظام العالمي الجديد على الدول العربية، حيث تم اعتماد استراتيجية عربية شاملة جديدة يبدأ العمل بها من 2002 حتى 2021م وتم تقسيمها إلى أربع فترات خمسية تتضمن تلك الاستراتيجية العديد من المحاور والبرامج التنموية الهادفة التي من شأنها العمل على تحسين الوضع الاقتصادي القائم، ولكن وللأسف بقت تلك الاستراتيجية كما هي ولم يتم تنفيذ برامجها كاملة وهو ما يعيب على المسؤولين العرب في عدم التزامهم بتنفيذ ما يتفقون عليه يرجع ذلك إلى العديد من الأسباب.

والأمور التي لسنا في صددنا اليوم وهذا يعني أن البديل للتكامل العربي الاقتصادي سيكون الشرق أوسطية التي تسعى إلى المزيد من الاندماج العربي في نظم إقليمية أخرى ومن ثم في اقتصاديات الغرب وجعلها تابعة من حيث تدفق الموارد على الغرب وجعل الوطن العربي سوقاً ليس مفتوحاً للتنافس.

4. قائمة المراجع

1. عبد العزيز الدوري (2000) ، المشروع الحضاري وتطوّره وتجاريه، المستقبل العربي، العدد 249، بغداد: ص8.
2. حمدي حسن(2000)، العولمة والنظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، 249 بغداد: ص32.
3. حميد الجميلي (1999)، الأبعاد الاقتصادية للنظام الشرق أوسطي الجديد، مجلة آفاق عربية، العدد 167، عمان : ص11.
4. د. رمزي زكي(2001) ، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، وكالة النشر للترجمة والتوزيع ،الكويت: ص17.
5. د. إبراهيم أبو خزام (2007)، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، دار الجماهيرية للنشر، ليبيا : ص156.
6. استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي وأسس البرنامج التنفيذ لها (2002)، مجلس الوحدة الاقتصادية، الجامعة العربية. ص25.
7. د. محمد السعيد (2000)، الاقتصاد العربي، التطوّرات والاتجاهات والمرامي ، مجلة العمران العربي، العدد 189، القاهرة:، ص18.
8. حميد الجميلي (2005)، دراسات في الاقتصاد السياسية العولمة ، الدار الأكاديمية للنشر، ليبيا: ص47.